S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/RES/898 (1994)
23 February 1994

مجلس الأمن

القرار ٨٩٨ (١٩٩٤)
الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٣٣٨ المعقودة
في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٧٨٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وجميع قراراته اللاحقة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (S/1994/89 و Add.1 و 2) وقد استكمل استعراض حالة العملية المطلوب في قراره ٨٨٢ (١٩٩٣)،

وإذ يثني على جهود الأمين العام، وممثله الخاص، وأفراد عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، في السعي لتنفيذ الولاية الموكلة إلى العملية تنفيذا تاما،

وإذ يثني أيضا على الدور الذي قامت به منظمة الوحدة الافريقية، من خلال الممثل الخاص لأمينها العام، في تنفيذ اتفاق السلم العام لموزامبيق (S/24635، المرفق)،

وإذ يكرر الإعراب عن الأهمية التي يعلقها على اتفاق السلم العام وعلى وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب الاتفاق، بإخلاص وفي حينه،

وإذ يلاحظ أن شعب موزامبيق يتحمل المسؤولية النهائية عن النجاح في تنفيذ اتفاق السلم العام،

وإذ يرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في تنفيذ اتفاق السلم العام، وإن كان يشعر بالقلق إزاء حالات التأخير في تنفيذه تنفيذا كاملا؛

وإذ يحيط علما بالطلب المقدم من حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية بشأن مراقبة جميع أنشطة الشرطة والمهام الإضافية المنصوص عليها في الاتفاقات المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26432)، واتفاق الطرفين معا على المفهوم العام لعنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق،

وإذ يشدد على ضرورة القيام، في هذه العملية وفي غيرها من عمليات حفظ السلم، بمواصلة مراقبة النفقات بدقة خلال هذه الفترة التي تتزايد فيها الطلبات على موارد حفظ السلم، وذلك دون تعريض مقاصدها للخطر،

وإذ يلاحظ مع التقدير في هذا السياق أن الأمين العام، لدى اقتراحه إنشاء عنصر شرطة يكون جزءا لا يتجزأ من العملية، قد أعلن في الوقت نفسه عن نيته تقديم اقتراحات محددة للخفض التدريجي للعنصر العسكري في العملية، دون المساس بفاعلية اضطلاعها بولايتها، ولا سيما مهام عنصرها العسكري،

وإذ يعيد تأكيد قناعته بأن فض الصراع في موزامبيق سيسهم في تحقيق السلم والأمن،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

٢ - يأذن بإنشاء عنصر شرطة تابع للأمم المتحدة يصل قوامه الى ١٤٤ ١ فردا، ويكون جزءا لا يتجزأ من عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وتكون ولايته ووزعه كما وردا في الفقرات من ٩ إلى ١٨ من الوثيقة S/1994/89/Add.1؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام، مع وزع عنصر الشرطة، أن يبدأ على فورا في إعداد مقترحات محددة لخفض عدد مناسب من الأفراد العسكريين بهدف ضمان عدم حدوث أي زيادة في تكلفة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، دون المساس بفاعلية اضطلاعها بولايتها؛

٤ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يعد جدولا زمنيا من أجل: (أ) إكمال ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وسحب أفرادها، وتسليم أي مهام متبقية إلى وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بحلول نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وهو الموعد الذي من المتوقع أن تكون الحكومة المنتخبة قد تولت الحكم فيه؛ والقيام في هذا السياق، (ب) بسحب القوات العسكرية على مراحل في ممرات النقل، وهو ما ينبغي أن يبدأ في أقرب وقت ممكن عمليا وأن يكتمل بعد بدء عمل قوة الدفاع الوطنية الجديدة، و (ج) سحب المراقبين العسكريين بعد اكتمال عملية التسريح؛

٥ - يرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في تنفيذ اتفاق السلم العام، بما فيها بدء تجميع القوات وحل القوات شبه العسكرية والميليشيات والقوات غير النظامية، والموافقة على قانون الانتخاب وتعيين اللجنة الوطنية للانتخابات ورئيسها؛

٦ - يعرب، مع ذلك، عن قلقه لحالات التأخير المستمر في تنفيذ بعض الجوانب الرئيسية من اتفاق السلم العام، بما فيها بدء التسريح وتشكيل قوة دفاع وطنية، ويدعو الأطراف الى العمل على منع حدوث المزيد من التأخير؛

٧ - يدعو حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية إلى الامتثال لجميع أحكام اتفاق السلم العام، ولا سيما الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار وبتجميع القوات في ثكنات وتسريحها، ويثني في هذا الصدد على ما أعلنه الرئيس شيسانو والسيد دلاكما من التزام بتنفيذ اتفاق السلم العام؛

٨ - يدعو كذلك حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية إلى الامتثال الكامل الفوري لقرارات لجنة المراقبة والإشراف؛

٩ - يشجع حكومة موزامبيق على مواصلة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم الدعم السوقي والغذاء الكافي وتسديد المدفوعات المستحقة، إلى القوات الموجودة في مناطق التجميع ومراكز التدريب؛

١٠ - يلاحظ التعجيل في الآونة الأخيرة بتجميع قوات حكومة موزامبيق، ويدعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها لتحقيق التوازن بين الطرفين في تجميع الجنود في الثكنات والانتهاء من هذه العملية على وجه السرعة وفي حينها على النحو المطلوب في الجدول الزمني المنقح؛

١١ - يشدد على الحاجة إلى قيام قوات حكومة موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية بتسليم جميع ما لديها من أسلحة إلى الأمم المتحدة في مناطق التجمع، وإلى توصل الطرفين إلى اتفاق فوري على نقل جميع الأسلحة إلى مستودعات إقليمية بغية ضمان الأمن في مناطق التجمع؛

١٢ - يؤكد الأهمية الحيوية التي يعلقها على إجراء انتخابات عامة في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وعلى البدء مبكرا في التسجيل الانتخابي وغيره من الأعمال التحضيرية الانتخابية، ويحث الطرفين على الاتفاق بصفة عاجلة على تاريخ محدد للانتخابات؛

١٣ - يناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدات المالية اللازمة لتيسير تنفيذ اتفاق السلم العام، وأن يقدم أيضا تبرعات مالية إلى الصندوق الاستئماني الذي سينشأ لدعم الأنشطة الانتخابية للأحزاب السياسية؛

١٤ - يحيط علما بقرار الأمين العام استطلاع إمكانية إنشاء آلية أفعل لتوفير الموارد، يكون الانفاق بفضلها مرهونا بالتنفيذ الدقيق الملائم من حيث الوقت لاتفاق السلم العام، على النحو المبين في الفقرة ٣٥ من تقريره المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

١٥ - يرحب بالاقتراح الداعي الى تمديد الخطة القائمة للتعويض عن إنهاء الخدمة لتيسير إعادة إدماج الجنود الذين يسرحون في المجتمع المدني ويشجع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة المناسبة العاجلة لتنفيذ هذه الخطة كتكملة للجهود الحالية المبذولة حاليا في إطار برنامج المساعدة الإنسانية؛

١٦ - يعرب عن تقديره للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفرنسا، والبرتغال، وايطاليا، نظير ما قدمته من عروض للمساعدة في مجال التدريب العسكري أو لإصلاح مراكز التدريب للجيش الجديد؛

١٧ - يلاحظ أيضا مع التقدير استجابة المجتمع الدولي إلى احتياجات موزامبيق من المساعدة الإنسانية ويشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة المناسبة العاجلة لتنفيذ البرنامج الإنساني الذي يضطلع به في إطار اتفاق السلم العام؛

١٨ - يحث جميع الأطراف على مواصلة تيسير إمكانية حصول السكان المدنيين المحتاجين على المساعدات الإنسانية بدون أي عائق، وكذلك على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية العاملة في موزامبيق لتيسير إعادة اللاجئين والمشردين إلى وطنهم وإعادة توطينهم على وجه السرعة؛

١٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يضمن تحقيق أقصى وفورات في عمليات عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، واضعا في الاعتبار أهمية اضطلاعها بولايتها على نحو فعال؛

٢٠ - يتطلع إلى التقرير المقبل المطلوب في الفقرة ١٣ من القرار ٨٨٢ (١٩٩٣) الذي سيعده الأمين العام بشأن ما إذا كان الطرفان قد أحرزا تقدما كافيا ملموسا نحو تنفيذ اتفاق السلم العام، والوفاء بالجدول الزمني المنصوص عليه في الفقرتين ٣ و ١٠ من ذلك القرار، الذي على أساسه سينظر في ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛

٢١ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر النشط.

- - - - -